Kufa Journal of Arts
September 2025. No. 65, P 306-324
Faculty of Arts, University of Kufa.

مجلة آداب الكوفة
العدد ٦٥، ايلول ٢٠٢٥م، ص ٣٠٦-٣٢٤
كلية الآداب، جامعة الكوفة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

استقرار النظام السياسي وأثره في آليات مكافحة التطرف والإرهاب العراق بعد عام (٢٠٠٣) نموذجا

م. د. صلاح حسن حمّود
جامعة جابر بن حيان
Salah.Alsarraf@jmu.edu.iq

م. م. زهراء فاهم حسن
كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة
Zahraaf.aljuaifari@uokufa.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤\١٠\١٤ تاريخ القبــول: ٢٠٢٤\١١\١٦ تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٩/١

الملخص:

الاستقرار السياسي حالة تنشدها جميع الشعوب وأنظمتها السياسية لتوفير بيئة للأمن والتنمية والازدهار، لكن هناك ما يقوض عملية الاستقرار واستتباب الأمن التي يرنو لها الجميع كهدف استراتيجي، من أجل حياة اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقرة، لا يعكر صفوها العنف والتطرّف المؤدي إلى الإرهاب وسفك الدماء البريئة بوجود بؤر وحواضن تدعم التطرف وتمنع وجود حياة آمنة مستقرة يتمتع بها المواطن، لينتقل من حالة الاستقرار إلى النزوح والفرار من بطش المجموعات الإرهابية، متنقلا من مكان لآخر خوفا على نفسه وعائلته ومدخراته المنقولة.

إذ يُلحظ وبشكل واضح بعد (٩ نيسان ٢٠٠٣م) وتغيير النظام السياسي في العراق، بدأت ازدياد وتيرة الأعمال ذات الطابع الإرهابي واستخدام العنف ضد الأبرياء، وبدأت بشكل تدريجي تتصاعد مستويات التطرف بأنواعه المختلفة سواء التطرف على مستوى الدين أو الفكر أو السياسة، من خلال ارتفاع خطاب الكراهية والتطرف الذي هدد السلم الأمني للمجتمع وحالة الاستقرار السياسي لنظام الحكم، فبدأت شيئا فشيء ظهور جماعات متطرفة مسلحة بمختلف المسميات، قامت بارتكاب أفظع جرائم القتل وأبشعها بحق أبناء الشعب العراقي والإنسانية أجمع.

فكان البحث دراسة للظاهرة وتحديد معالجتها عبر أدوات وآليات محددة مستخدمين المنهج التحليلي النظمي لتفسير التطرف وما يعكسه على حالة الاستقرار السياسي، عبر مباحث عدة وخاتمة والنتائج التي أفضى لها البحث التي تشير إلى ما عانى منه الشعب العراقي من أزمات إنسانية وسفك لدماء بريئة بسبب التطرف والأعمال المسلحة للجماعات الإرهابية.

الكلمات المفتاحية: التطرف، الاستقرار السياسي، النظام السياسي، العراق.

The stability of the political system and its impact on mechanisms to combat extremism and terrorism - Iraq after 2003 is an example

Dr. Salah Hasan Hammood
Jabir Ibn Hayyan University

Lecturer: Zahraa Fahem Hassan
University of Kufa / College of Political Sciences

Received Date: 14/10/2024, Accepted Date: 16/11/2024, Published Date: 1/9/2025

Abstract:

Political stability is a state sought by all the peoples of the world and their political systems to provide an environment for security, development and prosperity, but there is something that undermines the process of stability and security that everyone aspires to as a strategic goal, for the sake of a stable social, political and economic life that is not disturbed by the use of violence and extremism that leads to terrorism and the shedding of innocent blood. With the presence of hotbeds and incubators that support extremism and prevent a safe and stable

DOI: https://doi.org/10.36317/kja/2025/v1.i66.17713
Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License.
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي.

life for the citizen to enjoy, he moves from a state of stability to displacement and flight from the oppression of terrorist groups, moving from one place to another out of fear for himself, his family, and his transferred savings.

It is clearly noted that after (April 9, 2003) and the change of the political regime in Iraq, the pace of acts of a terrorist nature and the use of violence against defenseless innocents began to increase widely, and the levels of extremism of its various types began to gradually increase, whether extremism at the level of religion, thought, or politics, from During the rise in hate speech and extremism that threatened the security peace of society and the state of political stability of the ruling regime, armed extremist groups began to appear little by little under various names, committing the most horrific and heinous murders against the Iraqi people and humanity as a whole.

This research was to study this phenomenon and determine the possibility of treating it through specific tools and mechanisms, using the systems analytical approach to explain extremism and what it reflects on the state of political stability, through several topics and a conclusion, and the results that the research led to indicate the humanitarian crises and political instability that the Iraqi people have suffered from. And the shedding of innocent blood due to extremism and the armed actions of terrorist groups.

Keywords: extremism, political stability, political system, Iraq.

مقدمة:

التطرف ظاهرة ليست جديدة على الأمم بمختلف عقائدها وتوجهاتها الدينية أو المذهبية، تنعكس سلبا على الاستقرار السياسي واستتباب الأمن وتطور الاقتصاد والنمو الاجتماعي، وهي تشغل كل المجتمعات دون استثناء وموجودة فيها سواء كامنة كانت أو ظاهرة، باهتة بوجودها ضعيفة المعالم أو واضحة شديدة التأثير، وتعد مصدرا مؤرقا للأمم والشعوب المختلفة لتهديدها السلم الاجتماعي وسير الحياة العامة، وتقوض الاستقرار والأمن، وتمتاز بأنواعها المتعددة في مختلف المجالات، والمشكلة الأهم أنه لم يتم تحديد تعريف محدد لها، لكن التصورات المبنية عنها جاءت وفق ما أشارت له الكتب عن التطرف والاحتقان العقائدي في الحوارات الفكرية والتي وصل بعضها للتصادم واستخدام العنف الدموي، وما قامت به الجماعات الإرهابية من أعمال دموية بيّنت بشكل جلي الملامح العامة والتصوّر الواضح لظاهرة التطرف العنيف.

ويلحظ المتابع عمليات الفرار والنزوح المليونية للعوائل من مناطق النزاع طلبا للأمن والاستقرار، مما يزيد ويفاقم الأزمات الإنسانية للأبرياء، فتدفقات الهجرة للخلاص من القتل، كانت سببا للكثير من المآسي الإنسانية، فضلا عن حالة من عدم الاستقرار لمناطق واسعة تحيط بمسرح العمليات والذي عادة ما يثير رغبة الإرهابيين الأجانب وإغرائهم للمشاركة في القتال، وفي كل الأحوال تزداد حالة زعزعة أمن المواطنين الأبرياء واستقرارهم.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أهمية البحث

البحث محاولة لتحديد مفهوم الاستقرار السياسي ومؤشراته، وكذلك مفهوم التطرف وأسبابه وأنواعه ومستوى تأثيره على حالة الاستقرار وآليات معالجته، وهنا لا بد من أن يسجل الباحث من أن التطرف بكل أنواعه لم ينشأ من الفراغ بل من أسباب عدة دينية وفكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، سنأتي على ذكرها بالتفصيل، ومن بين أهمها الخطابات الدينية المؤثرة على أفكار أبناء المجتمع، والتي أججت حالة الشحن الطائفي من خلال استخدام الخطابات الدينية المثيرة للعواطف، مما أدى إلى تمدد واستفحال الظاهرة في العراق بعد عام (٢٠٠٣م) بسبب ضعف الحكومات وعدم تطبيق القانون، والذي آل إلى ظهور مناطق حاضنة للعنف والتطرف، وهذا هو الذي دعا الباحث لبحث ودراسة هذا الموضوع.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحديد مفهوم الاستقرار السياسي، ومفهوم التطرف وبيان أنواعه وأسبابه، وما يعكسه على الاستقرار السياسي، فضلا عن أدوات نبذ التطرف وآليات مكافحته.

تساؤلات البحث

مدار البحث يستند على سؤال جوهري أساس وأسئلة تتفرع عنه، والسؤال الجوهري الذي كُتب من أجله البحث هو: ما هي الكيفية التي تؤثر بها ظاهرة التطرف على حالة الاستقرار السياسي؟ ومن هذا السؤال تنطلق أسئلة أخرى، ومن بينها: ماذا تعني ظاهرة التطرف؟ وماذا تعني عملية الاستقرار السياسي؟ وما هي انعكاساتها على حالة الاستقرار السياسي في العراق؟ وما الذي يمكن من خلاله الحد من الظاهرة ومعالجتها؟ وما هي الآليات المتوفرة لذلك؟

فرضية البحث

إن وجود حالة من الاستقرار في النظام السياسي، وتفعيل آليات المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، له الدور والأثر الكبير في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب في العراق.

هيكلية البحث

قُسّم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول الباحث في الأول منها تعريف الاستقرار السياسي ومعاييره، وأهم مؤشراته، فيما تناول في المبحث الثاني تعريف التطرف وأنواعه وأسبابه ومظاهره، أما المبحث الثالث فتناول فيه الباحث آليات مكافحة التطرف في العراق من خلال تحديد الجهات المعنية بذلك، مختتما البحث بخاتمة واستنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول: ماهية الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على استثماره للظروف المتاحة، وكيفية تعامله مع الأزمات بنجاح لاستيعاب الصراعات الدائرة بالمجتمع (الشاهر، ٢٠١٥، ص٢٨)، مع عدم استعمال العنف كونه أهم ظواهر عدم الاستقرار، وهو مفهوم نسبي يختلف من دولة لأخرى، فلا يوجد استقرار سياسي مطلق، لأنه تعبير عن مكنة النظام السياسي في تكيّفه مع الأزمات ونجاحه بالتعامل معها، ولأن الأزمات موجودة دائما فليس من استقرار سياسي مطلق.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

المطلب الأول: الاستقرار السياسي لغة واصطلاحا

جاء في معجم لسان العرب أقررتُ الشيء في مقرّه ليَقِر، وفلانٌ قارٌ أي ساكنٌ، وقولُه تعالى (وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلى حِينٍ) (البقرة ٣٦)، أي قَرار وثُبوت (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ص٨٤)، وفي المورد الحديث: الاستقرار يشير إلى الثبات والرسوخ والتوازن (بعلبكي، (ب، ت)، ص١١٣٦)، والاستقرار لغة من استقر، يستقر، استقراراً، أي ثبت بالمكان، فهو الثبات إن لم يتغير أو يتم تغييره، وفي العلوم الاجتماعية يعني ثبات الوضع الاجتماعي دون تغيير فجائي، سواء كان مقصودا من المجتمع أو من خارجه لتغيير النسق وتوازنه فيخرج من حالة الاستقرار لعدم الاستقرار (الجيلاني، ١٩٩٧، ص٣٢٠).

أما اصطلاحا فهو قدرة النظام السياسي على تعامله مع الأزمات ونجاحه في إدارة ما ينجم من صراعات في المجتمع، فكلما اقترب النظام السياسي من المجتمع وامتلك الخبرة في معالجة الأزمات كلما طال بقائه واستمر الأمن في المجتمع، ويعرفه (مارتن بالدام): (بأنه مفهوم غير واضح المعالم، تحدده أربعة أبعاد أساس، هي: وجود حكومة مستقرة، ونظام سياسي مستقر، وقانون ونظام داخلي، واستقرار خارجي) (العيساوي، ٢٠٢٠، ص٤٨).

ويمكننا القول بأن الاستقرار السياسي يرتبط بمرتكزين أساسيين هما النظام السياسي والمجتمع، فمن حيث النظام السياسي فإنه كلما كان النظام قادرا على حل ما يواجهه من الأزمات، ومتمكنا من أن يحقق ما تصبوا إليه الجماهير من تطلعات فإن ذلك مدعاة لتحقيق استقرار سياسي دون مظاهر للعنف على المستويين الداخلي أو الخارجي، أما من حيث المجتمع فإنه كلما كانت مطالبه ممكنة التحقيق من قبل النظام السياسي، وتأخذ المسار الدستوري والقانوني والديمقراطي بالمطالبة بعيدا عن استعمال العنف، فإن ذلك سيقلل أو ينهي من حالة الغلواء والاحتقان بين المجتمع والنظام السياسي وسيؤول إلى جو من الاستقرار، ومن هنا فإن الاستقرار السياسي لا يتم تحقيقه إلا بتضافر جهود النظام السياسي والمجتمع على حد سواء.

المطلب الثاني: تعريف الاستقرار السياسي ومعاييره

يرى القاموس الفرنسي لاروس (Larousse) أن صفة الاستقرار تعني بقاء الوضعية على حالها، وبقاء الأوضاع على ما هي عليه، أي وجود حالة من التوازن المستمر، أما الموسوعة البريطانية (encyclopedia Britannica) فتُعرفه بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي" (بقدي، ٢٠١١، ص٤٩).

أما (ريتشارد هيقوت) فيُعرّف الاستقرار السياسي بأنه: "قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام" (بدر الدين، ١٩٨١، ص٣)، فيما عرّفه (هيروتز - HURWITZ) تعريفا ضم مضامين عدة تتمثل بتجنب الانقلابات المفاجئة التي تطيح بالنظام السياسي، وانهيار بناء هياكل مؤسساته، مما يحتم إعادة تشكيلها (مسعد، ١٩٨٨، ص٥٠).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

فالاستقرار السياسي حالة من الثبات والبقاء دون تغيير بعمل المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي تضطلع بمهمة رسم السياسة العامة للدولة، وتطبيق دستورها النافذ، وتشريع القوانين، وتحديد الأعراف التي تحكم النظام السياسي، إضافة إلى قدرة النظام السياسي وكفاءته على مدى التنبؤ بأي صراع يستهدف استقرار الدولة لإيجاد حلول استباقية لذلك.

لذا يُمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه التوظيف الصحيح لإمكانات النظام السياسي المتوفرة في مواجهة الأزمات بفاعلية، وسيطرته على الصراعات القائمة في المجتمع وإدارتها بالشكل الذي يحافظ عليها ضمن دائرة إمكاناته المتاحة، والاستجابة للحد الذي يمنع توسع الأزمة ويرضي حاجات المواطنين ومستوى توقعاتهم وينهي الصراع الدائر.

إن وجود استقرار داخلي يمنح الدولة الفرصة لتطبيق برنامجها ورؤيتها الاستراتيجية للمستقبل داخليا أو في بناء علاقات استراتيجية خارجية، ومن هنا لا بد لنا من تحديد المعايير التي تؤشر مستوى الاستقرار الداخلي للمجتمع والمؤسسات الحكومية وصلاح وديمومة العلاقة بينهما، على الرغم من أن هذه المعايير أو المقاييس متداخلة ومتشعبة، وهذه المعايير هي:

١. **اقتصادية:** تتمثل بحالة المجتمع الاقتصادية، ومستوى قدرته الشرائية والدخل الشهري، مما يؤثر إيجابا وسلبا على الاستقرار السياسي.

٢. **سياسية:** وتتمثل بمستوى تمثيل المؤسسات الحكومية لفئات المجتمع المختلفة دون تمييز، فضلا عن محورين آخرين أحدهما يخص أفراد المجتمع ومدى تفاعلهم في المشاركة السياسية من خلال انتخابات حرة ونزيهة، ووجود مؤسسات للمجتمع المدني للتأثير على صانع القرار بما يخدم المجتمع ودعم حالة الاستقرار السياسي، والآخر يخص المتصدين للعملية السياسية ومدى احترامهم للقضاء ولمبدأ الفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة.

٣. **اجتماعية:** وتتمثل بمدى الانصهار والتعاون والتماسك والاندماج بشكل فعلي بين مختلف فئات المجتمع دون تمييز مناطقي أو مذهبي أو عرقي وغيرها، ليكون الجميع منتمين للوطن مسخرين قدراتهم لخدمته وخدمة الجميع، مع احترام للانتماءات الفرعية دون أن تؤثر على الانتماء الأول.

٤. **ثقافية:** وتتمثل بمستوى الوعي الثقافي لأفراد المجتمع في حفاظه على أمن بلده وتعاونه مع مؤسسات الدولة المختلفة في معالجة التحديات ومحاربة الأفكار الهدامة ومكافحة الإخلال بالنظام العام.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي

للاستقرار السياسي عدد من المؤشرات اختلف الباحثون حول تحديدها، لكننا سنستعرض أهم تلك المؤشرات، والتي اتفقت عليها أغلب الدراسات، ونجملها بالآتي:

١. **التداول السلمي للسلطة:** وهو عملية التناوب والتعاقب على السلطة بشكل سلمي، وفي معناه الضيق يشير إلى تغيير شخص الحاكم، أما في معناه الواسع فيشير إلى تغيير النخبة الحاكمة بأكملها، فيمكن أن يكون بين حكومة سابقة وأخرى لاحقة، أو بين حزبين سياسيين يفوز أحدهما

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

بالأغلبية في الانتخابات ليستلم السلطة فتذعن الأقلية لرأي الأغلبية، ويعد جوهر الممارسة الديمقراطية، عبر الالتزام بقاعدتها الأساس وهو الإقرار بحكم الأغلبية، ويتطلب التداول السلمي إشراك الشعب صاحب السلطة باختيار حكامه عبر انتخابات نزيهة، وتحديد المدة الزمنية لتولي السلطة وعدد مرات توليها (المالكي، ٢٠١٦، ص٢٨)، وتعد عملية انتقال السلطة المؤشر الحقيقي للاستقرار السياسي ومدى ثبات ورسوخ النظام السياسي، فإن تمت عملية الانتقال بشكل سلمي فهو مؤشر للاستقرار السياسي، أما إذا انتقلت عبر الانقلابات والتدخلات العسكرية فذلك يؤشر لحالة من عدم الاستقرار للنظام السياسي.

٢. **المشاركة السياسية:** المشاركة الفاعلة تعد من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، ومن أهم المعايير الإيجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار لتطبيقه لقواعد الديمقراطية في الحكم (إسماعيل، ١٩٩٩، ص٣٢)، والمشاركة السياسية في أبسط مفاهيمها (حق المواطن في صنع القرار السياسي)، كأدنى حق للمواطنة، ومن مظاهرها: (المشاركة في الانتخابات، والاتصال بالمسؤولين الحكوميين، وحضور المحافل السياسية ومناقشة الأمور العامة، والنشاط على المستويين الحزبي وتنظيمات المجتمع المدني) (هادي، ٢٠١٨، ص١٣١).

٣. **شرعية النظام السياسي:** وهي تصرف الأفراد والمؤسسات ضمن القواعد التي حددتها السلطات لتأسيس علاقة قانونية بين الحكام والمحكومين مبنية على توافق بين العمل السياسي للحكام ومصالح المحكومين، فيؤدي إلى قبول المواطنين الطوعي للقوانين دون الحاجة لكثرة عناصر الشرطة لتطبيقها (المصدر نفسه، ص١٣٠)، فتمتع النظام السياسي بولاء وطاعة المحكومين دون لجوئه للعنف والقهر مدعاة إلى استقرار النظام، على عكس النظام الذي يستخدم أساليب القهر والاستبداد لنيل التأييد الشعبي، فهو يفقد شرعيته السياسية ويمنح فرصة انتشار العنف بين السلطة والشعب، وتسود حالة عدم الاستقرار والفوضى، وقد يؤديان إلى سقوط النظام الحاكم (بوعافية، ٢٠١٦، ص٣٢٠).

٤. **غياب العنف السياسي:** وهو حالة نزاع يهدف الفاعل من رهبتها تغليب رأيه أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة للحفاظ على وضع معين أو تغييره (الطيب، ٢٠٠٧، ص١٠١)، لأنه استخدام فعلي للقوة لإلحاق الضرر بالآخرين، ومثاله الثورات والانقلابات والتمردات والحروب الأهلية، فالعنف يعد مؤشرا رئيسا واضحا لعدم الاستقرار السياسي، وانتشار الفوضى وانهيار النظام وفقدان الاستقرار والأمن داخل الدولة (إبراهيم، ١٩٩٢، ص١٧)، ففي المدة ما بين (١٩٥٨ ـ ١٩٧٧) رُصدت (١٥١) عملية انقلاب عسكري في دول عالم الجنوب أي بمعدل (٨) انقلابات سنوياً (سليمان، ٢٠٠٩).

٥. **محدودية التغيير في المناصب السياسية القيادية العليا**: ويُقصد بهم رؤوس السلطة التنفيذية، والذي ينبغي منحهم فرصة لتنفيذ برامجهم ومعرفة إمكاناتهم، فالتغيير المتواصل دون منحهم فرصة لتقديم خدماتهم وتنفيذ برامجهم يعد من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، ومن أمثلة ذلك تغيير السلطة التنفيذية في الهندوراس (٦١٦) مرة ما بين (١٨٢٤ ـ ١٩٥٠)، فيما تعاقبت على الكويت (٥) حكومات ما بين (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨) (الحجازي، ٢٠١٣، ص١١٦).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٦. **الاستقرار البرلماني:** على اختلاف النظام أكان رئاسيا أو برلمانيا أو مختلطا يبقى البرلمان المؤسسة الأهم لتمثيل الشعب، ولا يجوز لرأس الدولة أو السلطة التنفيذية حله, لأن شرعيته مُستمدة من أفراد الشعب من خلال عملية انتخابية، ولكن هناك صور لحالات عدم الاستقرار البرلماني يمكن إجمالها في:

أ- استقالة عضو أو أعضاء عدة من البرلمان.
ب- إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.
ت- حل البرلمان قبل انتهاء مدته القانونية المحددة دستوريا (سليمان، ٢٠٠٩).
ث- جمع التواقيع المطلوبة قانونا لإقالة رئيس البرلمان أو أحد نوابه.
ج- التغييرات المستمرة لرئاسة اللجان البرلمانية بسبب صراع الكتل السياسية.
ح- كسر نصاب الجلسات البرلمانية لتحقيق أهداف فئوية أو حزبية.

٧. **السياسة الاقتصادية الناجحة للنظام:** للاستقرار السياسي دور بنجاح السياسات الاقتصادية، فإيجاد فرص عمل وتوفير الخدمات، وزيادة الدخل والمستوى التعليمي والصحي للمواطنين يعزز الاستقرار (البياتي، ٢٠١٥، ص٥٦)، وكل ذلك يزيد من رضاهم على النظام السياسي فينتج استقراراً سياسياً.

المبحث الثاني: ماهية التطرف

بهدف التوعية من التهديدات المرتبطة بالتطرف العنيف المفضي للإرهاب عدّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها (٢٤٣/ ٧٧) أن يوم (١٢شباط) من كل عام يوما دوليا لمنع أعمال التطرف العنيف المفضي للإرهاب، مشيرا للدور الكبير والمسؤولية الواقعة على الدول الأعضاء ومؤسساتها لمكافحة الإرهاب، وأهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الدينية والتعليمية ووسائل الإعلام في مكافحة ومحاربة الإرهاب ومنع أعمال التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، وأكد القرار على أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب والتطرف العنيف بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

المطلب الأول: التطرف لغة واصطلاحا

التطرف لغة مشتق من الطرف أي المنتهى، وتطرّف "أتى الطرف وجاوز الاعتدال ولم يتوسط"، فمعناه الوقوف على طرف الشيء سواء بالتشديد أو التسهيل (ابن منظور، ١٩٩٧، ج٨: ص١٤٦)، وطرف كل شيء منتهاه، وفي كتاب الله العزيز (وأقِمِ الصلاةَ طرَفَي النهار)، (هود ١١٤) (كاظم، ٢٠١٩، ص٨ ـ ١١)، ومن هنا فإن المغالي في الدين والمجافي عنه كلاهما متطرفان، والتطرف يشير عرفا للغلو في العقيدة أو المذهب أو حتى الفكرة تجاه دين أو حزب أو جماعة، وهو ضد الوسطية والاعتدال، فالتطرف تجاوز لحدود الاعتدال والخروج عن الوسطية، ويمكن القول بأنه يتضمن أما التفريط في الأمور ومعالجتها، وعدم إعطائها القدر المستحق، أو الإفراط والمبالغة ومنح الأمور أكثر مما تستحق (كرار، ص٤٢٩).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أما اصطلاحا فالتطرف يعني دعم أفكار بعيدة عن التي يعدها غالبية المجتمع صحيحة ومعقولة، واتخاذ مواقف وسلوكيات خارجة عن المتعارف، أما التطرف العنيف فلا اتفاق دولي على تعريفه، لكنه يشير لمعتقدات وأفعال أشخاص يدعمون أو يستخدمون العنف لتحقيق أهداف إيديولوجية أو دينية أو سياسية (تقرير منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٨، ص١٩).

ويُعرّف التطرف بأنه: "التشبث برأي المتطرف ومعارضته الحوار ليتحول من فكر يؤمن به المتطرف إلى سلوك ظاهر، مستخدما العنف واللجوء للإرهاب سواء النفسي أو المادي أو الفكري ضد كل ما يقف بطريق تحقيق تلك الأفكار المتطرفة" (بيومي، ١٩٩٢، ص٥)، أو هو: "التشدد والتمسك فكرا وسلوكا بأفكار دينية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية يشعر المتطرف من خلالها بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة التي لا تقبل الجدل أو الحوار" (مهلهل، ٢٠٢١، ص٢٦٧)، أو هو: "ما يرتبط بمعتقدات وأفكار الفرد سياسياً واجتماعيًا ودينيًا خلافا لما هو متعارف عليه، من دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار بسلوكيات عنيفة واعتداءات على الحريات أو الممتلكات والأرواح أو تشكيل تنظيمات مسلحة تُستخدم في مواجهة المجتمع والدولة، لأن استخدام تلك السلوكيات تحوله إلى إرهاب" (مسعد، ٢٠١٥، ص٢).

المطلب الثاني: أنواع التطرف

التطرف لم يعد بمسائل الدين فقط، بل ظهر بمختلف الممارسات اليومية، فقد يكون التطرف في الفكر أو السلوك أو فيهما معا، أو قد يكون في المسائل المادية كطريقة الجلوس، أو السير، أو في كيفية معاملة الأسرة، أو أفراد المجتمع، وقد يكون التطرف في القضايا السياسية، حينما يأخذ رجل السياسة دور الديكتاتور فيكون متسلطا لا يقبل بالحوار ومناقشة الرأي الآخر، ولا يقبل بوجود المعارضة السياسية أو أحزاب أخرى (فرج، ٢٠٠٦، ص٩).

ومن هنا فإن هناك أنواع مختلفة للتطرف أشارت لها الدراسات وعدم اقتصاره على شكل محدد واحد، لكننا سنشير إلى أكثر أنواع التطرف ظهورا وانتشارا، وهي:

أولا ـ التطرف الفكري

ويُعد من أخطر الأنواع ففكر الفرد هو من يحركه ويشكل شخصيته وينعكس على سلوكه ومتبنياته وما يعتقد به، فحينما تكون الأفكار من معين أصيل صاف يظهر على الفرد المنطق العقلاني والسلوك السوي والتصرف بحكمة، وأما إن كانت غير ذلك فستنتج منطقا مشوها وسلوكا منحرفا غير منضبط ينعكس دمارا على المجتمع، فتبني أفكارا متطرفة يؤدي للانحراف عن جادة الصواب واتخاذ أساليب تصل إلى الاعتداء وحتى سفك الدماء لإثبات أحقية الفكرة المتطرفة.

والتطرف الفكري هو رؤية متشددة دون التفاهم والتعاطي مع ذوي المعتقدات الأخرى، وطريقة بالتفكير يعتقد معتنقها بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة كاملة لا تحتمل الجدل أو التغيير، فالمتطرف يؤكد رأيه ويقطع به دون مبررات أو أدلة كافية كأن ما يعتقد به بديهة مفرغ من بحثها وتحقيقها فينغلق على فكرة أو قناعة أو رأي محدد يصعب تغييره، فتغيب المرونة في التعاطي الفكري ويحل الجمود الذي يعد خاصية عقلية سلبية (الجراح، ٢٠١٧، ص٩).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ثانيا ـ التطرف الديني

ويعد من أشد أنواع التطرف قسوة بسبب تحريفه للمبادئ الدينية ويبرر إباحة الاعتداء والاستيلاء على أموال الغير وحتى القتل لمن يخالف فكر الجماعات المتطرفة، وهو يعمل على تفريق المجتمعات ذات الديانات المختلفة ويثير نعرات الاختلاف بينها، فكل متشدد ومتعصب في دينه يُعد متطرفا (أسعد، ٢٠١٥، ص٩)، والتطرف الديني هو سوء الفهم لقراءة النصوص الدينية مما يولّد الغلو والتشدد، ويُطلق التطرف على كل من يُفسر بجهل المسائل الدينية فيضلل أفراد المجتمع (فرج، ٢٠٠٦، ص٩)، فالموروث الذي أسست أصوله المنظمات المتطرفة تسبب بالفوضى والتناحر الديني وأسس لسوء فهم الأديان، إذ تواجه الأديان اليوم تحديا حقيقيا يتمثل بالتعصب وفرض الرأي، وهو لا يرتبط بدين معين فقد مرت النصرانية بحروب دينية دامية ذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء (الغزي، ٢٠٢٠، ص١٢٦).

ثالثا ـ التطرف السياسي

وهو أقل قوة من التطرف الفكري، لكنه يبقى خطيرا لتعلقه بأمن الدولة ومصادرته لحرية الأفراد، وغالبا ما يتطابق مع متبنيات الفكر الديكتاتوري، فالمتطرف السياسي يستخدم ترهيب المجتمع والانقلابات والاغتيالات طريقة للتعامل مع المعارضين لفكره السياسي، فهو لا يحترم الدستور ولا العملية الديمقراطية ولا الانتقال السلمي للسلطة، بل يضع أهداف أمامه ويعمل على تحقيقها بأي طريقة سواء وافقت أو خالفت القانون.

والمتطرفون السياسيون يتخذون موقفا سياسيا لا يقبلون معه أي تلميح لوجود أخطاء بفهمهم، ويبالغون بالتمسك بأفكارهم السياسية أو الاقتصادية لشعورهم بامتلاك الحقيقة، وإن الجهة التي ينتمون لها هي صاحبة المنهج الصحيح (تيتان، ٢٠١٧، ص٢٨).

المطلب الثالث: أسباب التطرف ومظاهره

للتطرف أسباب أو دوافع عدة لتعدد أنواعه ومن بين أهم أسبابه نذكر:

١. **سياسية:** كالحرمان من الحقوق والإقصاء السياسي وسلب الحريات كالسجن أو النفي بسبب الآراء السياسية، أو ضعف استجابة الحكومات لمطالب الإصلاح والقضاء على الفساد وتحسين المعيشة.

٢. **اقتصادية:** يعد الوضع الاقتصادي عاملا مؤثرا باستقرار المجتمعات، فحجم الضرائب المفروضة وتدني مستوى دخل الفرد وسوء الخدمات وارتفاع البطالة سيكون مدعاة لدعم تغيير النظام من خلال إثارة الاضطرابات وضرب الاستقرار بالتواطؤ مع المجاميع المتطرفة والإرهابية.

٣. اجتماعية: قد ينشأ أفراد ناقمين على المجتمع بسبب ما يشعرون به من معاملة ظالمة لهم من مجتمعهم سواء العائلة أو البيئة التي يعيشون فيها، مما يدفعهم للتفكير بالانحراف والتطرف، فضلا عن انعكاسات تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على تفكير الفرد.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٤. **النفسية:** وتنشأ بسبب الاضطرابات العقلية والشخصية فيكون التعصب والتطرف طوق نجاة للخروج من دوامة القلق والاكتئاب التي تسيطر عليهم (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٨، ص٦ - ٩).
٥. **إعلامية:** اضطلع الإعلام والقنوات الدينية ووسائل التواصل بدور كبير بظهور العنف والتطرف، وعرض المجموعات الإرهابية بأنها تمتلك إمكانات هائلة (حسن، ص٦٤٦)، أو نشر محتوى ديني غير صحيح فتُسخر القناة لنشر التطرف، أو تأمين منصة تواصل لنشر المحتوى المتطرف للجماعات الإرهابية.
٦. **تعليمية:** تعد المؤسسات التعليمية واحدة من أهم ركائز بناء الأمم، وإن تراجع مستواه يساعد بشكل كبير على انتشار التطرف، وتراجع واقع التعليم في العراق أسهم بسيطرة التطرف وانتشار الجماعات المتطرفة (شبيب، ٢٠٢١، ص١٢٢).
٧. **دينية:** وهي جهل المتطرف بالدين وقلة وعيه بأمور الفقه ويمنح نفسه حق الاجتهاد وهو غير مؤهل لعدم بلوغه الدرجة العلمية التي تؤهله للاجتهاد، فأنتج التشدد ضد سلوك الأفراد كتحريم التدخين والحلاقة وبعض الملابس، وذلك أنتج تشددا ضد الدين ورفضه وشيوع الإلحاد (الزيباري، ٢٠١٨، ٢٨٨).

أما أهم مظاهر التطرف فيمكن إجمالها بالآتي (عبد الستار، ٢٠١٩، ص١٧):
١. التعصب لفكرة أو رأي لا يمكن معه للآخرين بإبداء آرائهم.
٢. معاملة الآخرين بعنف وخشونة مع غلظة في دعوتهم، وشذوذ في المظهر.
٣. النظر للأمور بتشاؤم، مع التقليل من جهود الآخرين والاستخفاف بها.
٤. التصرف باندفاع ورعونة مع عدم ضبط النفس.
٥. عدم الاحترام للقيم الاجتماعية والخروج عن السلوك المجتمعي المتعارف.
٦. إساءة الظن بالأفراد وكتم حسناتهم مع تضخيم لمساوئهم، وإلزامهم بما لم يلزمهم به ال.. تعالى.

المبحث الثالث: آليات مكافحة التطرف في العراق

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها (٧٧/٢٤٣) في (كانون الأول ٢٠٢٢) الموافقة على مبادرة العراق التي طرحها في الأمم المتحدة على تسمية يوم (١٢ شباط) من كل عام كيومٍ عالمي لمنع التطرف المؤدي للإرهاب، وتأكيد المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي بمعالجة هذه القضايا والتزامه بمبادئ التعايش وتعزيز الاعتدال والتسامح، وسبق ذلك إطلاق مجلس الوزراء العراقي في (٢٠١٩) استراتيجيته الوطنية للحد من التطرف العنيف المؤدي للإرهاب للمدة (٢٠٢١ ـ ٢٠٢٥)، والتي حظت بدعم المنظمة الدولية للهجرة في (٢٠٢٠).
وهناك آليات وأدوار عدة يمكن تسخيرها للحد من التطرف ومكافحة التوجهات المتشددة والإرهابية في العراق، تضطلع بها مؤسسات مختلفة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وهي:

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أولا: الأمانة العامة لمجلس الوزراء

ودورها بوضع استراتيجية لمكافحة التطرف ومتابعة تنفيذها، والتعديل عليها ومدى تطبيقها ومعالجة الأخطاء والمقترحات، ويجب أن تتضمن الاستراتيجية وضع خطط آنية قريبة ومستقبلية بعيدة، مع بدء إصلاح شامل للأوضاع الاقتصادية، مع فتح الأبواب المتعددة لاستقبال شكاوى المواطنين ومتابعة حلها عبر منصات خاصة دون إشغال المواطنين بالمراجعات لمؤسسات الدولة، فضلا عن وضع خطط لدعم الشباب وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين ومعالجة البطالة وتطوير المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمية، والحرص على وصول صوت المواطن لأعلى المسؤولين وقيادات الدولة والاستماع لمطالبه وحل مشكلاته وعرضها إعلاميا.

ثانيا: الأسرة

الأسرة واحدة من أهم حلقات التنشئة سواء الفكرية أو الاجتماعية أو السياسية، وهي الأساس في بناء المجتمعات لأنها المسؤول الأول عن تربية الأبناء ورعايتهم بشكل مباشر، ولها الدور المباشر في الوقوف على المشكلات الفكرية والاجتماعية والتربوية والعمل على معالجتها، من أجل أن تبني الأسرة شخصية أبنائها ليكونوا عناصر فاعلة في المجتمع، فيقع على عاتقها الدور الأكبر والأهم في حماية أبنائها من الانحراف والتطرف الفكري وتحصينهم من العنف والأفكار الهدامة والدخيلة، وتعمل بشكل دؤوب ولا تدخر جهدا من أجل متابعة أبنائها ليكونوا أشخاص أسوياء بعيدون عن الغلو محصنون عن من يحاول التأثير عليهم سلبا أو يتلاعب بعقولهم وتوجهاتهم لتحقيق مآربه وأهدافه السياسية من خلالهم، وقد يختطف عقولهم ويتاجر بأرواحهم محركا عواطفهم بالتأثير عليها اعتمادا على قلة خبرتهم في الحياة، فيكون للأسرة هنا العامل الكابح والمكافح ضد مثل هذه التوجهات الفكرية المنحرفة، لأنها الأقرب وعلى تماس مباشر يومي مع الأبناء ومتابعة لكل تصرفاتهم وحركاتهم وتوجهاتهم.

فالأسرة وسيلة مهمة من وسائل التنشئة ومصدر بناء الشخصية ولابد من تأثير الإعلام والمؤسسات الدينية ببرامج موجهة للأسرة والأم تدعو لنبذ العنف والتطرف، فضلا عن توجيه الأسر لمراقبة ما يتابعه أبنائهم على مواقع التواصل المتطرفة، وعمل هيئة الاتصالات على مراقبتها وحجبها، وفتح خطوط اتصال للإبلاغ عن المواقع المشبوهة والتي تنشر التطرف والإرهاب.

ثالثا: المؤسسات الإعلامية

يجب من خلال سن القوانين أن تلتزم وسائل الإعلام العراقية بالمهنية والموضوعية والحياد والنقد البنّاء بعيدا عن الدعاية وتسييس وأدلجة الأخبار لتكون من وسائل التهدئة وفض الصراعات لا تأجيجها، وأن تضع الشعور بالمسؤولية من أولويات سياستها الإعلامية بتسليط الضوء على قضايا الإصلاحات السياسية والمصالحة والقضاء على التطرف والإرهاب ومكافحة الفساد والرشوة والممارسات السلبية وشرح عواقب ومخاطر التطرف بالتركيز على

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

غرس قيم المواطنة والتزام الحوار الهادئ واحترام الآخر كسلوك للأفراد (بومعيزة، ٢٠١٣، ص٢١ ـ ٢٤).

فضلا عن خلق مجتمع رافض للتطرف من خلال الكشف المستمر للرأي العام بجميع وسائل الإعلام العراقية لوحشية الأعمال الإجرامية للجماعات المتطرفة وزيف التغطية الإخبارية لترسيخ الهوية الوطنية، والاصلاحات الاقتصادية ودعم قضايا الشباب، وإيصال صوت المواطن إلى الحكومة ومتابعة حلول مشاكل المواطنين.

رابعا: المؤسسات التعليمية

إن للمدرسة والجامعة الأثر الجوهري في التربية والتعليم، فهما المصدر الأهم الثاني في تزويد الأفراد بالمعلومات والقيم والسلوكيات بعد الأسرة، فلا بد من الاستعانة بالخبراء في وضع المناهج الداعية للحوار والمحافظة على وحدة الوطن والمجتمع بكل أطيافه ونبذ العنف والفساد، وخاصة في مواد التربية الإسلامية التي تدرّس في جميع المرحل الدراسية لترسيخ العقيدة الإسلامية وإنتاج مواطن صالح يسعى لاستقرار وطنه واستتباب الأمن، وكذلك مادة اللغة العربية وما تزخر به من نصوص شعرية وأدبية ترسخ الوطنية والمواطنة (المعمري، ٢٠٢٠، ص١٣٩)، ومادة التاريخ بالتركيز على أحاديث الرسول (صلى ال.. عليه وآله) وآل بيته (عليهم السلام)، ومادة التربية الوطنية لتعزيز مفاهيم احترام النظام وخطر التطرف والفساد وأهمية الأمن والمحافظة على البيئة، فضلا عن مراجعة مناهج التعليم الجامعي لمواد اللغة العربية وحقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة، مع دراسة إمكانية إضافة ساعات تدريسية سواء إجبارية وأخرى اختيارية يختار الطالب منها حسب رغبته ساعتين فقط اسبوعيا، تتوزع بين الثقافة الإسلامية، واللغة العربية، والتربية الوطنية، وحقوق الإنسان، واستخدام القانون، والمحافظة على البيئة والأمن والاستقرار، فضلا عن التاريخ السياسي، والمهارات العملية، والدبلوماسية والإتيكيت، والصحة العامة، ومناهج البحث العلمي، لتضمينها كل ما يدعو للحوار وقبول الآخر، والإيمان بالعقائد الداعية للاعتدال والوسطية، ونبذ التطرف والفساد ووضع الخطط لتحصين الجيل.

خامسا: دور العبادة والمؤسسة الدينية والخطباء

تؤدي المساجد والكنائس والمؤسسات الدينية والخطباء دورا مهما في التأثير الكبير على الأفراد وتوجيه المجتمع لذا فلا بد من الاستفادة من هذه المؤسسات بما يخدم بناء المواطن والوطن لتكون صمام أمان للمجتمع، وتسخير هذه المؤسسات للنشاطات التالية:

١. تعليم القرآن والصلاة والعبادات الأخرى.

٢. نشر فكر الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والأفكار المتطرفة والتعصب للرأي، وتقبل الآخر واحترام رأيه بعيدا عن جنسه ولونه وطائفته.

٣. بناء الشخصية المسلمة وتقديم قدوات كنموذج حقيقي للمسلم في المجتمع ورعايتهم في سلوكه وقيمه والتزامه بالعقيدة الإسلامية كمنهج للحياة.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٤. البناء الأخلاقي لأفراد المجتمع وتهذيب النفس من خلال المحاضرات والنشاطات المختلفة وخاصة للشباب من أجل سد الفراغ الروحي والنفسي وصناعة الاستعداد لديهم لمواجهة الأزمات والانحرافات (بغدادي، ٢٠٢١، ص٢٩).
٥. تنظيم برامج مختلفة خاصة بالرجال وأخرى بالنساء وبالأطفال وطلبة المدارس والجامعات لبناء علاقة وثيقة بين الأفراد وعقيدتهم الإسلامية الداعية للتسامح والتعايش السلمي.

سادسا: مؤسسات المجتمع المدني

تمتاز مؤسسات المجتمع المدني بقربها وفهمها للمجتمع وثقافته فتنفذ نشاطات فاعلة ومؤثرة بنشر ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة الديمقراطية، ودعم الجهود الحكومية بمبادراتها للحد من انتشار الأفكار المنحرفة والمتطرفة والقضاء على الإرهاب، من خلال دورها الاستشاري في تقديم الرؤى والدراسات حول أسباب التطرف وكيفية محاربته وتقديم التوصيات (تقرير المجلس الاقتصادي، ٢٠١٨، ص١٣).

الخاتمة

حاول الباحث تسليط الضوء على ماهية الاستقرار السياسي وتحديد المعايير المتداخلة التي تؤشر لمستوى الاستقرار الداخلي للمجتمع والمؤسسات الحكومية، مستعرضا أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، وتسليط الضوء على ماهية التطرف وأنواعه وأسبابه ومظاهره، وتحديد آليات مكافحة التطرف والتوجهات المتشددة والإرهابية في العراق، وتحديد ما تضطلع به المؤسسات من أدوار متعددة لمكافحة التطرف، والإجابة على كيفية تأثير ظاهرة التطرف على حالة الاستقرار السياسي، وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في العراق، وما الذي يمكن عمله للحد من الظاهرة ومعالجتها، وما هي الآليات المتوفرة لذلك.

الاستنتاجات

١. ظاهرة التطرف ظاهرة قديمة وجدت مع وجود الإنسان، ولها أسباب ودوافع كثيرة كان لها الدور في انتشارها، وللظاهرة أنواع عدة منها التطرف الديني والسياسي والفكري وغيرها.
٢. انتشرت الظاهرة وبرزت واضحة في العراق بعد تغيير النظام السياسي في (نيسان ٢٠٠٣)، وكانت انعكاسا لبعض القرارات غير الصحيحة للحاكم المدني للعراق الأمريكي (بول بريمر) ومنها حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية.
٣. وجود الفراغ الأمني سبب ظهور الجماعات المتطرفة، وأثر على الاستقرار السياسي في العراق، وبالخصوص أحداث عام (٢٠١٤) وسيطرة التكفيريين على محافظات عراقية عدة كان سببا مهما لوجود حواضن للجماعات المتطرفة.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٤. العراق بحاجة لتكثيف جهود الجميع للحد من الظاهرة سواء مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام وكل طرف معني مع وضع استراتيجية لذلك والعمل على تنفيذها.

التوصيات

١. المراجعة المستمرة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب وتعديلها إن تطلب الأمر ذلك ومتابعة برامجها وما تم تنفيذه منها وبيان نتائجها على الواقع.
٢. التأكيد على استهداف الطبقات الأكثر عرضة والشباب والنساء للحد من تعاطفهم وانضمامهم للجماعات المتطرفة وتوعيتهم بخطر هذه المجموعات.
٣. استحداث مؤسسة حكومية تعنى بهذا الملف وتقدم الدراسات والتقارير الدورية للحكومة لتنفيذها في مكافحة التطرف.
٤. دعم المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني لعمل أنشطة تسلط الضوء على الأعمال الإجرامية للمجموعات المتطرفة وتعزز الوعي بحقيقتها ودور المجتمع في مواجهتها، وتوجيهها لتسهم بفاعلية في حل مشكلات المجتمع.
٥. إشراك المؤسسة الدينية ببرامجها ومؤسسات التعليم بمناهجها لمكافحة التطرف.
٦. متابعة وسائل التواصل الاجتماعي وتوظيفها لنشر محتوى مضاد لرسائل المجموعات المتطرفة وفضح أعمالهم الإجرامية، والتأكيد على تجريم مستخدمي وسائل التواصل للتحريض وتطبيق الإجراءات القانونية الرادعة بحقهم.
٧. تعزيز ثقة المواطنين للعمل على ثقافة إبلاغ الجهات الأمنية عبر قنوات آمنة عن المجموعات المتطرفة.
٨. تفعيل دور وزارة الشباب والرياضة ومنتدياتها الشبابية وخاصة في الأقضية والنواحي والقرى لاستغلال أوقات الفراغ لدى الشباب.
٩. عقد المؤتمرات لتنسيق جهود الحكومة والجهات المعنية وتوحيدها لمكافحة التطرف وتقسيم المهام فيما بينها.
١٠. العمل على إصلاح النظام الاقتصادي في العراق وتنويع مصادره لتقليل البطالة وتجفيف منابع التطرف والإرهاب.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

1- Data Availability Statement: (The manuscript includes all the data used in the study.)

2- Conflict of Interest Statement: (The authors confirm that there are no conflicts of interest that could affect the content of this research.)

3- Funding Statement: This research was fully funded by the authors without any financial support from other entities.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: الكتب

- الشاهر، شاهر إسماعيل. (٢٠١٥). *الدولة في التحليل السياسي المقارن*. الهيئة العامة السورية للكتاب.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم. (١٤١٤هـ). *لسان العرب*. ط٣. دار صادر. بيروت.
- بعلبكي، منير. (ب. ت). *المورد الحديث*. دار العلم للملايين. بيروت.
- الجيلاني، ابن الحاج يحيى وآخرون، (١٩٩٧). *القاموس الألفبائي*. الأهلية للنشر. بيروت.
- العيساوي، ميثاق. (٢٠٢٠). *الاعتدال الفكري وبناء الدولة الحديثة*. دار السنهوري. بيروت.
- مسعد، نيفين عبد المنعم. (١٩٨٨). *الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي*. مركز البحوث والدراسات السياسية. القاهرة.
- المالكي، رائد حمدان. (٢٠١٦). *التداول السلمي للسلطة في النظم الدستورية الوضعية ـ دراسة مقارنة*. دار السنهوري. بيروت.
- الطيب، مولود زايد. (٢٠٠٧). *علم الاجتماع السياسي*. دار الكتب الوطنية. بنغازي.
- إبراهيم، حسنين توفيق. (١٩٩٢). *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- البياتي، فارس رشيد. (٢٠١٥). *مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي*. دار السواقي العلمية للنشر. عمان.
- بيومي، محمد أحمد. (١٩٩٢). *ظاهرة التطرف الأسباب والعلاج*. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

- فرج، عبد اللطيف حسين. (١٤٢٦ه ـ ٢٠٠٦م). *تربية الشباب للبعد عن التطرف والإرهاب*، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة. مكة المكرمة.
- الغزي، حيدر فوزي. (٢٠٢٠). *الإسلام والجماعات المتطرفة*. مكتبة السنهوري. بيروت.
- الزيباري، أياد كامل. (٢٠١٨). *منهج الاعتدال في محاربة التطرف الديني*. وقائع المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة. دار الكفيل.

ثانيا: الرسائل والأطاريح

- إسماعيل، سلوى محمد. (١٩٩٩). *العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القاهرة.
- بقدي، كريمة. (٢٠١١ ـ ٢٠١٢). *الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة الجزائر)*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.
- بدر الدين، عبد القادر. (١٩٨١). *ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر*. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القاهرة.
- كاظم، قاسم خضير. (٢٠١٩). *التطرف المذهبي في العصر العباسي وأثره في تشويه الفكر الإسلامي*. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة كربلاء.
- مسعد، رنا جمال. (٢٠١٥). *أثر الخطاب الديني المتطرف على انتشار ظاهرة العنف ـ دراسة ميدانية على عينة عشوائية من شباب مدينة القاهرة*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة المنصورة، القاهرة.
- الجراح، إسماعيل محمد عبد الكريم. (٢٠١٧). *أثر الملصق الإعلاني في مكافحة التطرف الفكري والإرهاب*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.
- أسعد، هيام فاضل. (٢٠١٥). *تقييم الفضائيات لقضايا التطرف الديني من منظور قادة الرأي في الأردن*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.
- تيتان، سعيد عدنان. (٢٠١٧). *التطرف وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة مؤسسة التعليم العالي في قلقيلية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القدس المفتوحة.
- عبد الستار، فاديه لطفي. (١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م). *التطرف الديني وأثره على المرأة ـ سوريا والعراق أنموذجا*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الزقازيق.

ثالثا: المجلات

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

- المعمري، عبد الوهاب عبد الله. (٢٠٢٠). *دور المؤسسات التعليمية في محاربة ظاهرة الغلو والتطرف والإرهاب*. مجلة التطوير العلمي للدراسات البحوث: ١، (٢).
- بغدادي، خديجة. (٢٠٢١). *دور المؤسسات الدينية في مجابهة العنف والتطرف*. مجلة الحضارة الإسلامية: ٢٢، (١).
- حسن، سعد محمد. *تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام (٢٠١٤)*، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث: ٢، (٧).
- هادي، سهيلة. (٢٠١٨). *الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق*. مجلة دراسات وأبحاث: ١٠، (٣).
- بو عافية، محمد الصالح. (٢٠١٦). *الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات*، مجلة دفاتر السياسة والقانون: (١٦).
- حاج سليمان، رائد نايف. (٢٠٠٩). *الاستقرار السياسي ومؤشراته*، مجلة الحوار المتمدن: (٢٥٩٢)، متاح على: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391 .
- الحجازي، عبد الحميد الجزار. (٢٠١٣). *العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت*، مجلة بحوث اقتصادية: (٦٣ ـ ٦٤).
- كرار، زينب محمد إبراهيم. *التطرف: أنواعه وآثاره في المجتمع الإسلامي وطرق علاجه*. مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية: (٩٧).
- مهلهل، مازن قاسم. (٢٠٢١). *التطرف وأثره على الاستقرار السياسي في العراق*، مجلة دراسات دولية: (٨٥).
- شبيب، أسعد كاظم. (٢٠٢١). *أثر المفهوم الديني في نشوء التطرف*، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب: ١.
- بو معيزة، السعيد. (٢٠١٣). *دور المؤسسات الديمقراطية في محاربة التطرف الفكري*، المجلة الجزائرية للاتصال:١.

رابعا: التقارير الدولية

- تقرير منظمة الأمم المتحدة. (٢٠١٨). *منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات*.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (حالة البلاد). (٢٠١٨). *مكافحة التطرف*. الأردن.

ترجمة مصادر البحث إلى الإنجليزية

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

1. Al-Shaher, Shaher Ismail. (2015). The state in comparative political analysis. Syrian General Book Authority.
2. Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din ibn Makram. (1414 AH). Lisan al-Arab. 3rd edition. Dar Sader. Beirut.
3. Baalbaki, Mounir. (undated). Modern supplier. Dar Al-elm LEL-Malayin. Beirut.
4. Al-Jilani, Ibn Al-Haj Yahya and others, (1997). Al-Alphbaee dictionary. Al-ahlia for publication. Beirut.
5. Al-Issawi, Mithaq. (2020). Intellectual moderation and building the modern state. Dar Al-Sanhouri. Beirut.
6. Massad, Nevin Abdel Moneim. (1988). Minorities and political stability in the Arab world. Center for Political Research and Studies. Cairo.
7. Al-Maliki, Raed Hamdan. (2016). The peaceful transfer of power in positive constitutional systems - a comparative study. Dar Al-Sanhouri. Beirut.
8. Al-Tayeb, born Zayed. (2007). Political sociology. Dar Al-kotob Benghazi.
9. Ibrahim, Hassanein Tawfiq. (1992). The phenomenon of political violence in Arab regimes. Center for Arab Unity Studies. Beirut.
10. Al-Bayati, Fares Rashid. (2015). Strategic concepts and trends in economic and political development in the Arab world. Dar Al-Sawaqi. Oman.
11. Bayoumi, Mohamed Ahmed. (1992). The phenomenon of extremism, causes and treatment. dar almaerifat aljamieiati. Alexandria.
12. Faraj, Abdul Latif Hussein. (1426 AH - 2006 AD). Raising youth to avoid extremism and terrorism, Al Nahda Modern Library and Press. Mecca.
13. Al-Zibari, Iyad Kamel. (2018). A moderation approach to combating religious extremism. Proceedings of the National Conference on Moderation in Religion and Politics. Dar Al-Kafeel.
14. Ismail, Salwa Muhammad. (1999). The religious factor and the phenomenon of political stability in Morocco. Unpublished master's thesis. Cairo University.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

15. My heart, Karima. (2011 - 2012). Political corruption and its impact on political stability in North Africa (Case Study of Algeria). Unpublished master's thesis. Abu Bakr Belkaid University, Algeria.
16. Badr Al-Din, Abdul Qader. (1981). The phenomenon of political stability in Egypt. Unpublished doctoral dissertation. Cairo University.
17. Kazem, Qasim Khudair. (2019). Sectarian extremism in the Abbasid era and its impact on distorting Islamic thought. Unpublished doctoral dissertation. University of Karbala.
18. Massad, Rana Jamal. (2015). The impact of extremist religious discourse on the spread of the phenomenon of violence - a field study on a random sample of youth in Cairo. Unpublished master's thesis. Mansoura University, Cairo.
19. The surgeon, Ismail Muhammad Abdel Karim. (2017). The impact of the advertising poster in combating intellectual extremism and terrorism. Unpublished master's thesis. Middle East University.
20. Asaad, Hiyam Fadel. (2015). Satellite TV channels' assessment of issues of religious extremism from the perspective of opinion leaders in Jordan. Unpublished master's thesis. Middle East University.
21. Titan, Saeed Adnan. (2017). Extremism and its relationship to self-concept among students of the higher education institution in Qalqilya. Unpublished master's thesis. Al-Quds Open University.
22. Abdel Sattar, Fadia Lutfi. (1440 AH - 2019 AD). Religious extremism and its impact on women - Syria and Iraq as an example. Unpublished master's thesis. Zagazig University.
23. United Nations report. (2018). Preventing violent extremism through education: A guide for policy makers.
24. Economic and Social Council report (situation of the country). (2018). Combating extremism. Jordan.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317